

على قول المفردة أي وتوابع المسمى إذا كانت مضافة إضافة حقيقية لم يجزئها الضم  
 على المسمى إذا وقع ضمها لم يجزئها الضم فإن كان الضم في المسمى إذا كانت مضافة  
 في الطريق الأولى كان لا يجوز فيها إلا الضم لغيرها عن حرف البناء الذي هو  
 البناء وإنما قولنا المضافة بالحقيقة ليجزئ عنه من باب الحسب الوجه له  
 يجوز فيه الرفع والضم لأنه بمنزلة ما زيد الحسب وخبره لونه في تقديره الفصل  
 فإن وقع مثل هذا المضاف منادى لم يجزئه إلا الضم لكونه متصفاً بالمضاف  
 لكن وقوعه منادى من غير استماع دخول حرف التثنية عليه لا م العريف قوله  
 والبدل والمعطوف غير ما ذكره حكم المستقل مطلقاً أي حكم البدل والمعطوف  
 ما ذكره وهو الذي لا يقع دخول عليه حكم المسمى المستقل متوابعاً كان ذلك أو ظرفاً  
 على المسمى المبتدئ أو العرف ومتوابعاً كان مفرداً أو مضافاً فإن حكم المسمى المستقل  
 فإن المعطوف والبدل إن كانا مفردين معرفين لم يجزئهما التثنية وإن كانا مضافين  
 لم يجزئهما إلا الضم فتوابع البدل والمسمى مفرداً يارباً غير متوابعاً يارباً  
 وتوابع البدل والمسمى مضافاً باعترافه إناك وباعترافه زيد وتوابع العطف  
 والمسمى مفرداً يارباً غير متوابعاً في العطف والمسمى مضافاً باعترافه زيد  
 وباعترافه وإخاءه وإنما كان حكمها في الإخاء والتثنية حكم المسمى المستقل  
 في البدل فإنه يكرر العامل كما يجزئها به فيكون حرف البناء مقولاً فيه والمعطوف  
 فظاهره حرف العطف قائم مقام حرف البناء قوله والعلم المرصوف

العلم المرصوف  
 العلم المرصوف  
 العلم المرصوف  
 العلم المرصوف

العلم المرصوف  
 العلم المرصوف  
 العلم المرصوف  
 العلم المرصوف

العلم يختار فتحه أعلم أن المنادى المسمى العلم إذا وصف بآل والبن مضاف إلى  
 آخره يارباً يربطه ويحذف المنادى الضم والفتح لكن الفتح موالحاً ما را جازاً  
 فظاهر هذه مفرد معرفة فكون مضافاً على الضم والبن مضافة مضافة فيكون  
 ويعلم جواز من قولنا يختار وأما اختيار الثاني فإنه حينئذ اشتراك في الرفع  
 والضم مع كثرة الاستعمال فصارت منزهة عن اسم مركب من اسمين نحو خصم موافق  
 ويعليك وإذا كان ذلك فتح آخر المنادى كما يفتح آخر الاسم الأول والمركب عن  
 إن القسام الخمسة أربعة علم المنادى والمضاف إليه لا يربط إيماناً بكونه على  
 يكون ما غير علم أو له أو علماً والثاني غير علم أو بالعكس فإن كان الأول مختاراً يتابع على  
 الفتح مع جواز ضمها ذكرنا وإن كان هذا الباقي لم يجزئه إلا الضم على الأصل والرفع  
 من الأول والقسام الباقي ما ذكرنا من شرط المتوابع وكثرة الاستعمال في الرفع  
 وأما نصيب مضافاً على الحال من ابن المسمى معرفة في المضافة به اللفظ دون  
 له معقول والنون أقاد التكميل في اللفظ لأن من شرطه في اشتراكه في اللفظ ولم يقدم  
 اشتراكه في اللفظ على اشتراكه في اللفظ وإذا نوى المعرفة بالله لم يرفع إن إذا نوى  
 المعرفة به لم يرفع نحو الرجل مثلاً وتصل في نداءه أي أنه سمعهم فيقال في نداءه  
 الرجل ويأخذ الرجل ويأخذ الرجل أعلم أن هذا في نداء الرجل موصولة أي أنها  
 الرجل لأنه في نداءه يدل على أنه لم يسمع بأياً الرجل ثم نقابل أن نقول في نداءه  
 اسم المضافة وحده أي المسمى حينئذ فيه اللفظ من اللفظ في اللفظ  
 العلم المرصوف  
 العلم المرصوف  
 العلم المرصوف  
 العلم المرصوف

العلم المرصوف  
 العلم المرصوف  
 العلم المرصوف  
 العلم المرصوف